# ثالثاً: الاستحقاق الأمني

**د. منعم خميس مخلف***
باحث واكاديمي من العراق

* كلية الزراعة ـ جامعة بغداد.

**لقد افرز التواجد العسكري الاميركي في العراق بعد عام 2003 مشهداً شائكاً للغاية، وأصبحت هناك رؤيه متعددة داخل العراق لهذا التواجد وطبيعته فضلاً عن كيفية التعامل معه، أمام صعيد الادارة الاميركية، فأن الخسائر المادية والبشرية المتزايدة التي تكبدتها القوات الاميركية المحتلة في العراق قد وضعت الادارة الاميركية في موقف محرج أمام الرأي العام الداخلي والدولي، لا سيّما في ظل استمرار تدهور الوضع الامني وبشكل مطرد وهذا ما دفع الادارة الأميركية إلى ضرورة ايجاد مخرج يحفظ لها ماء الوجه وتحقيق جزءاً كبيراً من مصالحها وعلى هذا الاساس، نذكر تشكيل لجنة بيكر هاملتون لإيجاد حلول لا سيّما للجانب الامني وكان من اهم رؤى تلك اللجنة هو ضرورة اشتراك دول جوار العراق في مسالة الحل الامني لما سميه بالمعضلة العراقية.**
**ان الولايات المتحدة الأميركية قد وصلت على ما يبدو إلى قناعة مفهومها ان تخرج من العراق بشكل طوعي افضل من خروج بالإكراه يكون في طياته مخذولا للقوة الاعظم حالياً وعلى هذا الاساس كانت اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الاميركية بمثابة مخرج الطوارئ ان صح التعبير وعليه نتساءل ماهي اتفاقية الاطار الاستراتيجي؟ وماهي ابرز ملامحها؟ وكيف كانت رؤية طرفي العلاقة لها؟ وهل نفذت واوفى الجانبان بالتزاماتهما المتبادلة؟**

وسنعد للإجابة عن هذه التساؤلات إلى استخدام منهج الوصف التحليلي كمنهج للبحث العلمي وسيقسم البحث إلى النقاط الرئيسية الآتية:

- اتفاقية الاطار الاستراتيجي وملامحها الأساسية رؤية قانونية استراتيجية

- رؤية طرفي العلاقة لهذه الاتفاقية
- ما الذي نفذ؟

## اولاً: اتفاقية الاطار الاستراتيجي وملامحها الأساسية رؤية قانونية استراتيجية

ان اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي اشتملت على (30) مادة فضلاً عن ديباجتها التي تعد جزءاً رئيساً منها وقد اشارت الاتفاقية في ديباجتها إلى جملة من المواضيع والاهداف والرغبات وكأنها عبارة عن امنيات ونرى انها كانت تفرد خارج الموقع.

أن الاتفاقية جاءت بنصوص في مواضيع مختلفة منها ما هو سياسي، واقتصادي وثقافي وامني مشترك واكدت الاتفاقية على التزام اميركي بالانسحاب من العراق في 31/ 12/ 2008، واستعادة العراق لمكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم 660 لسنة 1990 ويمكن الاشارة إلى جملة من الامور التشكيلية لعل ابرزها مسالة ضعف اللغة ففي لغة القانون لكل منهما معنى مغاير، نود الدخول في تفعيله، وهل هي اتفاقية سحب للقوات ام اتفاقية وضع قوات[1].

من جهة اخرى فان قراءة متأنية بعض مواد الاتفاقية نجد بها الكثير من الغموض الذي بما يكون مقصوداً أمريكياً ويمكن ابراز اهم تلك المواد ما ورد في (م)2 والتي نصت على المنشأت والمساحات المتفق عليها، وان تقدم قوات الولايات المتحدة إلى حكومة العراق فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ قائمة بجميع المنشأت والمساحات المستخدمة من قبل الولايات المتحدة اعتباراً من ذلك التاريخ[2]. اي تاريخ نفاذ الاتفاقية، ونرى ان طبيعة المعاهدات والاتفاقات الدولية تشير دائماً إلى تحديد المصطلحات بشكل واضح غير قابل للبحث فضلاً عن ان يكون ذلك قبل دخول الاتفاقيات والمعاهدات حيث التنفيذ لكي لا يتحول الامر إلى مسالة معاهدة او اتفاقية اذا كان لا اكثر وهي اشبه بذلك على عقد الاذعان في القانون الداخلي ولا سيّما الإداري منه وكان الاجدى ان يكون هنا ملحق بالاتفاقية يتضمن قائمة بتلك المنشأت والمساحات وان تنص الاتفاقية على كونه اي (ملحق) جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

(1) غانم محمد صالح، الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها على مستقبل العراق السياسي، مجلة شؤون العراقية، العدد 2، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، اذار 2011، ص71/72.

(2) انظر نص م2 من الاتفاقية.

وهذا ما حدث أيضاً في نص م2 / 5 التي جاءت بعبارة غريبة وهي مواطنو بعد ثالث[3]، وهذا ما سيفتح المجال مستقبلاً لأكثر من تفسير بخصوص هؤلاء ومدى مشوريه اقامتهم والقانون الذي يخضعون له. وهذا امر يمكن ان يتسبب بمشاكل قانونية مستقبلية في العلاقة بين الطرفين ونفس الخلط وقع في نص الفقرة الثالثة من م2 والتي اشارت إلى ضرورة احترام الدستور العراقي اثناء تنفيذ تلك العمليات فضلاً عن القوانين العراقية الاخرى[4]. وكان الاجدر ان يكون الالتزام بالدستور العراقي والقوانين العراقية الاخرى لان كلمة احترام من الناحية القانونية لا تعطي قوة كلمة الالتزام الكامل، فضلا عن مسالة حق الدفاع عن النفس وماذا سيعني تفسيره مستقبلاً.

(3) انظر نص م2 /5 من الاتفاقية.

(4) انظر نص م2 /3 من الاتفاقية.

وكذلك يمكن الاشارة إلى ما جاءت به المادة (9)[5]. حول حركة السيارات والسفن والطائرات ولم يشير إلى تعهد الولايات المتحدة الاميركية بالاستجابة إلى طلب العراق بالمساعدة وحماية امنه من التهديدات الخارجية وانما اشار إلى جواز طلب العراق لمساعدة مؤقته ولم يضمن الاتفاقية استجابة الولايات المتحدة الأمريكية وانما ابقت الامر مفتوحا اي وكأننا سلطة تقديرية للطرف الاميركي في هذا الجانب وسنناقش في فقرة ما الذي نفذ من الاتفاقية.

(5) انظر نص م9 من الاتفاقية.

ولعل اخطر ما جاء بالاتفاقية ونعتقد ان في ما يتعلق من جانب الولاية القضائية[6]. للقانون العراقي ولا سيّما جانب الجنائي منه فأن هذه الاتفاقية كانت تجاوز واضحاً وصريحاً على مبدأ قانون ومعروف إلا وهو مبدأ اقليمية القانون الجنائي والذي يمثل سريان مبدا القانون الجنائي الوطني لأي دولة على كافة الجرائم التي تقع على اقليمها مهما كانت صفة مرتكبيها وتبعيته وهذا الامر يمس بالسيادة الوطنية ومخالفة واضحة وصريحة لقانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969 ولاسيما م6 منه[7].

(6) انظر نص م12 من الاتفاقية.

(7) انظر نص م6 من قانون العقوبات العراقي رقم 111 1969 المعدل.

فضلاً عن وضوح الاجراءات وكيفية اثبات ان الجريمة هل تمت اثناء الواجب من عدمه وهذا الامر قطعاً سيكون تحديده للجانب الاميركي ومن جهة اخرى فأن المادة (21)[8] المتعلقة بالتعويضات والمطالبات الناشئة عن العقود ونصت على مسألة التنازل وهنا نرى عدم التكافؤ بين طرفي العلاقة من الناحية القانونية والسياسية، واعتقد انه كان من الضروري ان نص في هذه الاتفاقية على مبدأ التعويضات الناشئة عن الاعمال العسكرية الأميركية

(8) انظر نص م21 من الاتفاقية وكذلك: انظر غانم محمد صالح، مصدر السابق، صفحة 72.

سيّما إن الولايات المتحدة كان تدخلها في العراق خارج إطار المشروعية الدولية وخارج منظمة الامم المتحدة النابض لمجلس الامن وان مكانة تحت ما سمي باستراتيجية الفوضى الخلاقة وإعادة بناء النظام العالمي وفقاً للرؤيا والمصالح الأمريكية[9].

**ان هذه الاتفاقية كان يغيب عنها ركن اساسي من اركان اي اتفاقية دولية او معاهدة او حتى عقد داخلي إلا وهو عنصر الارادة الحرة لطرفي العلاقة.**

وعليه نعتقد ان هذه الاتفاقية كان يغيب عنها ركن اساسي من اركان اي اتفاقية دولية او معاهدة او حتى عقد داخلي إلا وهو عنصر الارادة الحرة لطرفي العلاقة[10]. فلا تعتقد عن العراق كان حراً بكل ما تعنيه الكلمة وعليه فأن الالتزامات المترتبة عليه في هذه الاتفاقية ستكون محل شك وجدل على الاقل من الناحية القانونية.

من جهة اخرى فأن الولايات المتحدة الاميركية كانت تهدف من تلك الاتفاقية إلى ابعاد شبح المسئولية الدولية عن الولايات المتحدة الاميركية من اعمالها ضد الإنسانية في الإرهاب والابادة وجرائم الحرب ورغم ان الولايات المتحدة الأميركية من جراء رفضها للتصديق على اتفاقية المحكمة الجزائية الدولية او عقدها لاتفاقيات دولية ثنائية ترمي إلى استثناء قواتها المسلحة من الملاحقة ولاكن نعتقد ان تلك الجرائم لا يوقف ملاحقتها اي ظروف من الظروف ولا تسقط بالتقادم ولا يحد من ملاحقتها مكان[11]. وعليه من وجهة نظر قانونية بحته فان حتى وعلى رغم من توقيع اتفاقية الاطار الاستراتيجي وما تضمنته فأنها لن تلغي حقيقة مطالب العراقيين مستقبلاً بالتعويض جراء العدوان الأمريكي وما تبعه من أحداث وخسائر مادية وبشرية عراقية كبيرة جداً.

(9) شريف عبد الرحمن، الفوضى الأمريكية الخلاقة او الاصلاح من خلال الفوضى، مركز الحضارة للدراسات السياسة2008،، ص6

(10) راجع عصام عطيه، الوضع القانوني لاتفاقية الجزائر بين العراق وايران،مجلة شؤون العراقية، العدد5، مركز العراق للدراسات، 2011، ص13

(11) انظر تفصيلاً احلام بيضون، المسؤولية القانونية للولايات المتحدة عن حروب العراق، مجلة شؤون العراقية، العدد5، مركز العراق للدراسات العراقية2011،، ص

## ثانياً: رؤية طرفي العلاقة للاتفاقية الأمنية

**الولايات المتحدة الاميركية كانت تهدف من تلك الاتفاقية إلى ابعاد شبح المسئولية الدولية عن الولايات المتحدة الاميركية من اعمالها ضد الإنسانية في الإرهاب والابادة وجرائم الحرب .**

ان التدخل الأمريكي في العراق كما ذكرنا سابقا كان خارج إطار المشروعية الدولية المتمثل بمجلس الامن التابع للأمم المتحدة، وهي تمثلت في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل حفظ السلم والامن الدوليين من المهام الرئيسة لمجلس الامن.

ولكن نجد ان الولايات المتحدة قدمت مبدأ جديداً واعادته

للحياة إلا وهو مبدأ خضوع القانون لسيادة القوة لا مبدأ اخضاع ممارسة القوة لسيادة القانون[12]. الذي طالما تغنت به المنظمات الدولية والقوى الكبرى المهيمنة والمسيرة للعلاقات الدولية.

(12) حسين حافظ العقيلي، العراق في الاستراتيجية الامريكية الشرق أوسطية، مكتبة الغفران للخدمات الطباعية، بغداد، 2013، ص100.

ونجد ان الولايات المتحدة الامريكية وجدت نفسها غير ملزمة باحترام القانون الدولي طالما انه لا يتوافق مع مصالحها وغايتها، ولجأت إلى تبرير ممارستها تلك إلى مفهوم الحرب الوقائية والحرب الاستباقية التي نادت بها بعض الإدارات الامريكية السابقة، إلا أن تطبيقاتها كانت قليلة نوعا ما، إلا أن إدارة بوش الابن تبنت هذه المبادئ واعلنتها بقوة في استراتيجيتها ووافقت عنه في وثائق استراتيجية الامن القومي للأعوام 2002 و 2006[13].

(13) المصدر السابق، ص 100، وكذلك انظر نص وثيقة الامن القومي لعام 2002.

وبعد تلك التداعيات المتلاحقة للاحتلال الأمريكي للعراق نجد ان المشاورات من وتحت ضغط الداخل العراقي فضلاً عن الداخل الأمريكي إلا أن تضع حلولاً لأنها التواجد الأمريكي المباشر على الأرض ـ ودون الدخول في تفاصيل البيئة الداخلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى ذلك ـ وكان هذا الحل تمثيلاً في اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة. وما بينهما هو رؤية طرفي العلاقة للاتفاقية الأمنية وسنتطرق فيما بعد بشكل بسيط جداً إلى معرفة الرؤية الإقليمية لهذه الاتفاقية.

**ان الولايات المتحدة قدمت مبدأ جديداً واعادته للحياة إلا وهو مبدأ خضوع القانون لسيادة القوة لا مبدأ اخضاع ممارسة القوة لسيادة القانون.**

**أ ـ الرؤية العراقية:**

لم يكن هناك اجماع وطني على هذه الاتفاقية وانما كانت تتنازع هذه الاتفاقية اكثر من اتجاه، وقد تم مصادقة مجلس الوزراء على هذه الاتفاقية في جلسة استثنائية عقدها يوم 16/ 11/ 2008، بأغلبية 27 صوت ورفض عضو واحد وغياب 9 أعضاء، كما صادق عليها مجلس النواب بأغلبية 144 نائباً من مجموع 199 نائباً حضروا الجلسة وعارضها 35 نائباً، أما مجلس الرئاسة فقد تمت مصادقته على الاتفاقية في يوم 4 ـ 12 ـ 2008[14].

(14) غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص73.

والمتتبع للجدل الذي حصل على الاتفاقية يجد انه تمحور حول أربعة تيارات او اتجاهات سياسي يمكن ابرازها بالآتي[15]:

(15) انظر تفصيلا التقرير الاستراتيجي العراقي الصادر عن مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2011، ص 21.

1. تيار موافق للاتفاقية وفي مقدمتها تيار الحكومة العراقية.

2. تيار له تحفظات على الاتفاقية بشكل عام تتمثل في بعض القوى الشيعية المؤثرة في الشارع العراقي.

3. تيار مؤيد لبعض فقرات الاتفاقية وارفض لبعضها الآخر وفقا لرؤيتها بكونها تشكل عوائق مستقبلية ستواجه عراقيا. لكنه يؤيد الكثير من فقراتها.

4. تيار المقاومة الوطنية الذي لم يكن يرغب بوجود أي شرط او قيد او اتفاق للانسحاب الأمريكي.

أن الرؤية العراقية ورغم الاختلاف في المواقف تجاه هذه الاتفاقية إلا أن البحث في خصوص الاتفاقية والصدى الذي احدثته نجد ان الرؤية داخل العراق كانت تخشى من تكبيل العراق مستقبلاً، مما أدى إلى توصف من قبل البعض بوصفها (وصمة وخيانة) واتفاقية الذل والاذعان[16]، في حين نجد ان هناك من وصفها بوصف المنقذ للعراق وكونها في صالح العراق، وعلى سبيل المثال لا الحصر كان هذا موقف الجانب الكردي، أما السيد أية الله السيستاني فأشترط أربعة نقاط أساسية يجب ان تراعى في الاتفاقية وهي السيادة الوطنية، الشفافية، الاجماع الوطني، العرض على البرلمان[17].

ولعل اهم ما ورد في البحوث العراقية للاكاديميين العراقيين حول الآتي[18]:

1. انها اتفاقية بين طرفين غبر متكافئين وعليه كانت نتائجها غبر متكافئة وكذلك الالتزامات المترتبة عليها.

2. ان هناك نوع من الابتزاز السياسي والاقتصادي في تلك الاتفاقية.

3. ان هناك عنصر مساومة وشروط مسبقة للتوقيع لإخراج العراق من مظلة القرارات الدولية مقابل الدخول تلك الاتفاقية ولا سيّما انها فرضت في وضع غير مستقر وفي ظل حراك سياسي وعملية تحول سياسي واقتصادي واجتماعي وكذلك ان هذه الاتفاقية تعمل على تحييد موقف العراقي في الصراع العربي مع إسرائيل وتجعله محوراً استراتيجياً للولايات المتحدة الاميركية وتمدد السيطرة الأميركية على النفط العراقي[19].

4. ان العراق سيكون ذو عقيدة عسكرية تكون وفقاً لمنظومة التفكير الامريكي وهو ما يجعل صانع القرار استراتيجي عراقي أمام خيارات

(16) موقف هيئة علماء المسلمين مثلاً، في غانم محمد صالح، مصدر السابق، ص75.

(17) انظر تصريحات مسعود البرزاني بعد إقرار الاتفاقية مباشرة في مقابلة على قناة الحرة عراق يوم 2009/1/16

(18) انظر مثلا: نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية الامريكية على خلفية انتهاء امد اتفاقية سحب القوات الأمنية، من العراق، مجلة دراسات دولية، العدد47، بغداد 2010. وكذلك ينظر خيري عبد الرزاق جاسم، الاتفاق بين الولايات المتحدة والعراق سبل ترقية دور المفاوض العراقي، مجلة دراسات دولية.

(19) التقرير الاستراتيجي، المصدر السابق، ص 22-23.

محدودة في حالة الرغبة في التسليح او بناء نظام المعركة الدفاعية وهذا ما سيشكل قلقاً مزمناً للأمن الوطني العراقي[20].

(20) المصدر السابق، ص 28.

وعليه على العراق الانتباه بشكل واسع ودقيق إلى تداعيات كل اتفاقية او معاهدة وايجاد الشروط والظروف الملائمة للتوقيع كي لا تشتعل الالتزامات كاهل العراقيين مستقبلاً او تسبب في تشنج العلاقات مع دول الاخرى ليس لعراق مصلحة في توتر العلاقات معها.

## ثالثاً: الرؤية الامريكية

تعد الاتفاقية الامنية بمثابة محاولة لحفظ ماء وجه الادارة بوش الابن ومحاولة لذر الرماد في العيون أمام تقدم انتخابي ديموقراطي، وكأن تلك الاتفاقية أصبحت بمثابة الاعلان المشرف لإنهاء الحرب في العراق وتصفية تركتها وجني ثمارها حفاظاً على المصالح الاستراتيجية الامريكية في العراق وانقاذ ما يمكن انقاذه وعليه فأن الرؤية الامريكية لتلك الاتفاقية انها بمثابة الحامي او الموفر للحاضنة الامنية لمصالحها الحيوية في هذه الرقعة الساخنة في العالم، اذا ان تلك الاتفاقية ستتيح للولايات المتحدة الامريكية التدخل وفي حده الاعلى اذ ستوجه وبدقة مفاصل التغيير في العملية السياسية تحت لواء الحرص على المصالح الاستراتيجية الامريكية لان الاخيرة باتت لا تقنع بدور الحليف المتفرج بعد ما بذلته وعليه فان هذه الاتفاقية وفق الرؤية الامريكية ستكون معبراً عن واد كل ما يمكن تهديد تلك المصالح في العراق الجديد[21] وأن التخطيط الاستراتيجي الامريكي يقوم على تحويل العراق إلى قاعده اقليمية محورية للوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي والمشرق العربي بشكل عام حيث تتركز الولايات المتحدة الامريكية على ربط عراق ما بعد الاحتلال بالاستراتيجية العسكرية الامريكية في الشرق الأوسط إذ اصبحت الاتفاقية الامنية بمثابة نوع من فرصة للاستفادة من البيئة الاستراتيجية الجديدة التي نشأت بعد احتلال العراق وتدرك الولايات المتحدة الامريكية الموقع الجيوستراتيجي للعراق [22].

**التخطيط الاستراتيجي الامريكي يقوم على تحويل العراق إلى قاعده اقليمية محورية للوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي والمشرق العربي.**

(21) مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بصمات الفوضى ارث الاحتلال الامريكي في العراق، بغداد2013، ص99_100.

(22) Tom kutsch,Obama to meet Iraq maliki,an uncertain ally of the us, october, 2013, www.google.com

وهذا ما ادركه بول وليفيز بقوله ان العراق ليس يعني العراق فحسب بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية[23] فالعراق يشكل موطئ قدم رئيسي للولايات

(23) نقلا عن: سرمد زكي الجادر، محمد وائل القيسي، احتمالات التوظيف الامريكي للعراق تجاه الجوار الإقليمي وابعاده المستقبلية، وقائع مؤتمر، جامعة الموصل، سلسلة شؤون اقليمية، 2012، ص22.

**العراق يشكل موطئ قدم رئيسي للولايات المتحدة الامريكية في قلب منطقة المربع الاستراتيجي .**

المتحدة الامريكية في قلب منطقة المربع الاستراتيجي الذي يقع العراق في القلب منها والتي تضم منطقة الخليج العربي وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الاوسط، وحسب ما اعلن من الاتفاقية وتحليلاتها نجد ان ليس هناك وفق الرؤية الامريكية ما يمنع من الحق في ضرب القوات الامريكية لأي دولة تحدد السلم والامن الدوليين او الإقليمي والعراق وحكومته او دستوره ولا شيء يمنع القوات من الانطلاق من الأراضي العراقية والاستفادة من برها ومياها وجوها[24]، وهذا يشير إلى جوهر الرؤية الامريكية لهذه الاتفاقية الامنية إلا أنها ومن خلال تلك الاتفاقية تنظر إلى العراق بوصفه نقطة للانطلاق ومحوراً أساسياً في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة دورها في اعادة ترتيب اوراق المنطقة وفقاً لخارطة المصالح الامريكية.

(24) المصدر السابق، ص23. وكذلك انظر: سليمان الدباغ، الاتفاقية العراقية- الامريكية، كتاب: الاستراتيجية الامريكية في العراق والمنطقة، مركز العراق للدراسات، 2008، ص33.

أن هناك رؤية امريكية ان هذه الاتفاقية ستكون بمثابة اعادة انتشار تواجد القوات العسكرية الامريكية وستبقى على امكانية التدخل في اي وقت تشاء في المنطقة، وان العراق سيوظف وكانه البديل المحتمل لتواجد العسكري الامريكي في العراق وهذا ما يشير بوضوح إلى ان التدخل الامريكي في العراق لا يمكن انها بمجرد اتفاقية بسيطة لا سيّما واذا ما عرفت ان التدخل الامريكي في العراق وفقا للرؤية الامريكية التي عبر مستشاره الامن القومي الامريكي ووزيره الخارجية السابقة كوندليزا رايس بان التزام المدى اجيال[25]، وعلى هذا الاساس فأننا يمكن ان نعبر عن الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية بوصفها تشكل ذريعة الامكانية تدخل امريكي مفتوح في المنطقة بغية تحقيق المصالح الامريكية فالولايات المتحدة الامريكية ارادت الهروب من التواجد الفعلي في الأراضي العراقية بسبب ما تكبدته من خسائر فادحة إلا انها لا تستطيع التخلي عن اهدافها الاستراتيجية وما يشكله العراق من نقطة مهمة في تلك الأهداف.

(25) نقلا عن: جون ماكفرن دوليم بولك، الخروج من العراق: خطة عمل للانسحاب، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 106. وكذلك انظر: عبد علي المعموري، التقرير الاستراتيجي العراقي 2008، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

## رابعاً: رؤى القوى الخليجية من الاتفاقية

حقيقة الامر فأننا سنركز على رؤى القوى الخليجية لهذه الاتفاقية ان قوى الخليج العربي بشكل عام نخشى من الانسحاب الامريكي من العراق الذي قد يترتب على هذه الاتفاقية وهو عبر عنه بوضوح احد الباحثين الكويتيين

وهو د. ظافر محمد العجمي المدير التنفيذي لمجموعة مراقب الخليج في اب 2010 بقوله: «بالرغم من مكونات استراتيجية الدفاع الوطني الامريكية بشأن العراق إلا أن مسمى ما جرى ليس الأتراك العراق لمواجهة قدرة في تدهور ورامي للتفرع للحرب في افغانستان ولتقليل التكلفة المالية البشرية والعسكرية في العراق وفي الوقت نفسه ترك دول الخليج العربي لتكون تحت رحمة افرازات على الاستقرار في العراق من جهة وتحت ضغط الطموح الايراني النووي من جهة اخرى مما يدفعها في غياب منظومة امن جماعي عربي او خليجية فاعلة للتفرد داخل السياج الامني للقواعد الغربية» وهذا الامر تحدد التقارير الإقليمية لعل ابرزها التقرير الاسرائيلي لمجلة السياسة الاسرائيلية بان امريكا راحلة فاستعدوا للشرق الأوسط الجديد[26].

(26) جاسم يونس الحريري، المصدر السابق، ص192، كذلك انظر: ظافر محمد، اثر الانسحاب الامريكي من العراق على دول الخليج، مجموعة مراقب الخليج، الكويت، 2010.

**أن دول الخليج العربي تخشى بشكل عام من وجود دولة عراقية ذات خاضعة إلى حد ما للنفوذ الايراني مما يؤثر على معالمها بشكل كبير** بل تعتبره بمثابة تهديد لأمنها القومي ووجودها.

أما بالنسبة لإيران فالمسألة مختلفة فرغم انها تؤيد الانسحاب الامريكي من العراق الذي يشكل لها تهديداً امنياً كبيراً فأنها تنظر إلى الاتفاقية الامنية بشيء من الريبة وفق ما ذكر في هذه الاتفاقية من امكانية استخدام القوة ضد اي طرف بل ان البعض يجرى ان في هذه الاتفاقية اكثر من الامور الموجهة ضد ايران تحديداً.

## خامساً: ما الذي نفذ؟

ان الولايات المتحدة الامريكية من خلال وجودها العسكري على الأراضي العراقية منذ عام 2003 إلى اواخر عام 2011 لم تنجح فيما كانت تصبو اليه او تدعيه على اقل تقدير إلا وهو[27]:

(27) محمد كاظم المعيني، العلاقات العراقية الامريكية (2003-2011) وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012، ص179.

1. لم تتمكن إلى بناء مؤسسات حقيقة قادرة على بناء دولة.
2. لم تتمكن من القضاء على العنف والارهاب والتي كانت السبب فيه.
3. لم تتمكن من تجمع الفرق السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية الامر الذي ادى إلى عدم نضج العملية السياسية.
4. لم يحمى البلاد من تدخل الجوار في شؤون العراق الداخلية وتهديد الامن الوطني العراقي.

5. لم تقف بجانب العراق في حسم موضوع التجاوزات على حقوق العراق منها، مسالة الحدود مع الكويت، وموضوع التعويضات التي تطالب فيها مع غيرها من الدول والمؤسسات والشركات بل والاقسى من ذلك كله هو قيام الولايات المتحدة الامريكية نفسها بمطالبة العراق بدفع تعويضات لها[28].

(28) انظر: عبد الحسين شعبان، جريدة الزمان، العدد 3898، 15/5/2011.

ونلاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية تأخرت كثيراً في تنفيذها التزاماتها تجاه العراق لا سيّما فيما يتعلق بالجانب الامني وبناء جيش قوي مؤسسي وتسليح الجانب العراقي بها، نجد ان الخطأ تحث في الجانب النفطي اذا اعلنت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية في شهر اذار 2013 انها وقعت مذكرة تفاهم مع الجانب العراقي تهدف إلى تحسين فعالية وشفافية عمليات الوزارة من خلال تطبيق منظومة إدارة التنمية الجديدة في العراق[29].

(29) Wayne white, vs-iraq relations: very mixed picture, 23l3l2015.

ان العراق وهو يمر بمرحلة حرجة اليوم لم تكن للجهود الامريكية اثر واضح في انتشال العراق مما يعانق لا سيّما في الجانب الامني فضلاً عن الجوانب الاخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية... الخ.

ونلاحظ من كلمة الجنرال جون في اجتماع تحقيق الاستقرار في بغداد 16 ـ 3 ـ 2015 والذي اكد فيه استعداد الولايات المتحدة الامريكية لمساعدة الحكومة العراقية في جهودها ضد داعش وربطه ما بين الاستقرار السياسي والعمليات العسكرية الناجحة[30].

(30) كلمة الجنرال جون، اجتماع تحقيق الاستقرار، بغداد، 16 اذار 2015.

ونشرت السفارة الامريكية في العراق بشكل قوات عن عمليات تقوم بشن طائرات التحالف العسكرية بقيامها بقصف اهداف مشقاة بالتعاون مع الحكومة العراقية وضمن اتفاقية الاطار الاستراتيجي وأشار التصريح إلى وجود موالي 13 غارة جوية يومياً وان تلك الضربات نفذت كجزء من عملية الحل الجذري وعملية القضاء على تنظيمات داعش والتهديد الذي تمثله على مستقبل العراق والمنطقة والعالم بشكل عام وكذلك تحرشت عن الدور الامريكي في توفير الغطاء الجوي للقوات العراقية المقاتلة في المناطق التي سيطر عليها داعش[31].

(31) معلومات نشرت في موقع السفارة الامريكية، بغداد، 16 اذار 2015.

واكدت الولايات المتحدة الامريكية إلى قيامها بالإجراءات الاتية كتطبيق لاتفاقية الاطار الاستراتيجي إلا وهي تجهيز العراق بالآتي[32]:

(32) احصاءات قدمتها السفارة الامريكية للصحفيين العراقيين الذي قابلوا السفير الامريكي، 17/3/2015.

صواريخ هليفاير طائرات اف 16 واستمرار تدريب الطيارين العراقيين وسيدخل سرب منهم في الخدمة خلال الاشهر القادمة، مبعاث بقمة 15 مليون دولار لحزمة الذخيرة لطائرة اف 16 فضلاً عن 3,5 مليون اطلاقه عيار 5,56 ملم و 8,500 بندقية نوع 16 كما تحث الاشارة إلى مبيعات عسكرية اجنبية كما يلي: 232 صاروخ هيلفاير و 13 عجله كشف بالأشعة (رابيسكان) و 1,000 قذيفة مدفعية عيار 155 ملم و 8 ملايين اطلاقه سلاح خفيف 480 قطعة ذخيرة للدبابات و 2 مليون اطلاقه عيار 0,50 ومن المقرر ان يتم تسليح شحنات اسلحة مجاناً إلى العراق في غضون الشهرين القادمين وهي 6 دبابات (miai) و 8 عجلات انقاذ (m88) و 50 عجلة مدرعة مخصصة لجهاز مكافحة الإرهاب و 1500,000 طلاقه عيار 0,50 وكذلك 16,000 طقم اسعافات اوليه اف اي كي و 592 بوصلة عدسية 16,000 بندقية M16 و000،16 قطعة درع و000،16 زمزمية مع جعبها و9 مليون إطلاقة عيار 56،5 ملم، فضلاً عن برامج المبيعات العسكرية الاجنبية 500 صاروخ هيلفاير و 16 مليون اطلاقه عيار 5,5 ملم و4 الالف قذيفة دبابة عيار 120 ملم و 29 جهاز ارسال راديو ميادني نوع hurries و 350 الالف اطلاق عيار 7,62 ملم و 1,000 قذيفة متبع عيار 100 ملم.

ولكن رغم كل تلك الارقام التي ذكرت الان الواقع يشير إلى ان لدعم الامريكي للعراق في حربه ضد الإرهاب قليليه ومشروطة في اغلب الاحيان ولم يكن هناك بناء فعلي لجيش وطني عراقي قادر على حماية الأراضي العراقية.

أن ذلك الأمر يعود إلى تصريح الرئيس اوباما الذي كان واضحاً وصريحاً عندما قال: بأن الالتزام العسكري في العراق لن يكون مفتوحاً الأميركية لن تبقى فيه حتى القضاء التام على أعداء الولايات المتحدة في العراق وأن هذه القوات لن تكون شرطياً في الشوارع العراقية حتى تكون أمنة بصورة كاملة ولن يكون بوسع الولايات المتحدة الأميركية تحمل مثل هكذا أعباء سياسية وعسكرية واقتصادية ومالية تثقل كاهلها[33]، إذ أنه في أحداث العراق الاخيرة وسقوط أكثر من ثلث مساحة العراق لم تقدم الولايات المتحدة الأميركية ما هو مطلوب منها بل حتى المستشارين الأمريكان على الأراض العراقية كان تواجدهم ضعيفاً فضلاً عن تراخي القوات الجوية الأميركية للتعامل مع الجماعات الإرهابية.

(33) غانم محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص78.

وعلية نعتقد أن الولايات المتحدة الأميركية لن تقدم الكثير من أجل العراق مستقبلاً، وأن اتفاقية الاطار الاستراتيجي لم يكن لمصلحة عراقية خالصة بل كانت لحفاظ ماء وجه الولايات المتحدة الأميركية واستجابة لضغوط الداخل العراقي والأميركي على حد سواء..

**اتفاقية الاطار الاستراتيجي لم يكن لمصلحة عراقية خالصة بل كانت لحفاظ ماء وجه الولايات المتحدة الأميركية واستجابة لضغوط الداخل العراقي والأميركي على حد سواء..**

**وختاماً**، نخلص من كل ما تقدم إلى أن اتفاقية الاطار الاستراتيجي قد شابها الكثير من اللغط ولا سيّما الجانب القانوني منها وفي كل ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ـ الأمنية، وأن كل من طرفي العلاقة كانت لهُ رؤية خاصة لهذه الاتفاقية كانت بمثابة الأمر الواقع، وأن الولايات المتحدة الأميركية كانت تلك الاتفاقية وكأنها مخرج طوارئ من العراق أن صح التعبير وتغيير جديد في الاستراتيجية الأميركية وأن يكون العراق محوراً استراتيجياً وممراً لتحقيق إعادة جيوبولتيكية المنطقة بشكل عام.

ورغم كل ذلك فأن الولايات المتحدة الأميركية بطيئة في التزاماتها تجاه العراق التي وردت في تلك الاتفاقية رغم التحفظات الكثيرة التي أشار إليها البحث بمجملة على هذه الاتفاقية.

وعليه نخلص إلى ضرورة مراجعة تلك الاتفاقية عندما تسنح الفرصة وتكتمل الارادة الوطنية الحرة فضلاً عن الاستقرار الداخلي وإيجاد اتفاق الحد الادنى بين أطراف العملية السياسية العراقية والمعارضين لها.